



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مع انطلاقة أعمال الحكومة، سرعان ما بدأت تظهر المواد الخلافية التي يحاول الجميع وضعها في إطارها من دون تصعيد الأمور نحو زعزعة الاستقرار الهش للبلد.

ومن المنتظر أن تشتعل مع الوقت السجالات حول الخيارات الاستراتيجية للبنان الذي لا يزال الأفرقاء الكبار يريدون حفظ استقراره السياسي والأمني وبالتالي الاقتصادي، وهو الملف بالغ الأهمية في المرحلة المقبلة في ظل الواقع الاقتصادي والحياتي الصعب للبنانيين.

في هذه الأثناء، برز موضوع الفساد الذي يعلن الجميع أهمية مكافحته، وما إن باشر حزب الله حملته لمعرفة مكامن الهدر في السنوات الماضية، حتى تم تحويل الأمر نحو تصويره استهدافاً لطائفة معينة، الأمر الذي يهدد مشروع مكافحة الفساد برمته.

وشكّل الرئيس الأسبق للحكومة فؤاد السنيورة رأس الحربة في هذه الحملة الطائفية وآزره مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان (أثار تدخل المفتي إنزعاجاً لدى بعض المستقبليين وخاصة ممن هم داخل التيار من غير السنّة)، بغطاء من رئيس الحكومة سعد الحريري، في مواجهة الحزب ورئيس الجمهورية ميشال عون الذي يبدو مصمماً على مواجهة الفساد .

والواقع أن تيار المستقبل يصر على تحويل قضية الحسابات المالية للدولة، إلى معركة شخصية مع السنيورة ومع المستقبل والطائفة السنيّة، إضافة إلى التركيز على مبلغ الـ 11 مليار دولار التي أنفقتها الحكومة بين عامي 2005 و 2008 متجاوزة القاعدة الاثني عشرية، مع تجاهل أن القضية هي قضية حسابات الدولة منذ العام 1993.

والواقع أن الخط الأحمر الذي شكل درع حماية للسنيورة، ليس الأول الذي يتحصن به الاخير . ففي أواخر العام 2006 ، في زمن المفتي السابق محمد رشيد قباني، قبل الطلاق الذي وقع بينه وبين تيار المستقبل، حظي السنيورة بخط أحمر مماثل، في مواجهة التحركات الشعبية المناهضة

له والتي بلغت أكثر من مليون ونصف مليون متظاهر في أكبر تظاهرة شعبية في تاريخ لبنان .
ويذكر الجميع كيف أن قباني حضر إلى السرايا، وأمّ المصلين داخله بحضور السنيورة، في رسالة أريد من خلالها القول لكل المتظاهرين ضد الرجل والداعين إلى رحيله، ان المرجعية الدينية السنّية معه .

هذا الأمر اليوم أدى إلى درع وقاية للسنيورة وتهديد فعلي للمعركة ضد الفساد، ويتندر البعض بالقول أن معركة مكافحة الفساد انتهت قبل أن تبدأ، بقوة الخطوط الحمر كون المرجعيات السياسية ستتمسك بخطوط حمراء مشابهة محمية من المرجعية الدينية الخاصة بها.

لكن السنيورة أدان نفسه بنفسه بسياسته هذه وبهروبه في مؤتمره الصحافي الاخير الى الاتهام السياسي لحزب الله، وبلجونه إلى الشحن المذهبي، وهو يعكس انعدام الثقة داخل تياره مع الحريري نفسه، ويخشى تكرار سيناريو لم يقدر له الاستمرار مع وصول الرئيس الأسبق للجمهورية إميل لحود العام 1998 ، حين كان الرئيس الراحل رفيق الحريري مهدداً بفتح ملفات فساد وطال التهديد السنيورة.

اليوم، أرسل الحريري إشارات اطمئنان للسنيورة بعدم استقراده، وقد لجأ الأخير إلى محاولة استنهاض ما بقي من متطرفي قوى 14 آذار الذين يعانون الضعف والتهميش، علماً أن طبيعة الاتهام العام الذي وجهه النائب حسن فضل الله يصيب السنيورة أكثر من غيره، لكنه اتهام يمكن تحويله إلى مضبطة بحق كل من تولى المسؤولية عن أموال الدولة منذ ربع قرن، أي الطبقة السياسية التي حكمت لبنان في تلك الفترة، وكان في إمكان السنيورة الذهاب الى القضاء والمطالبة بتحقيقات شفافة.

لكن استنهاض السنيورة لهؤلاء، والذي قد يضمّر رغبة مستترة للانقلاب على التسوية بين الحريري وعون، والخروج بخطاب يعيد أدبيات الماضي المتوتر في عز حركة 14 آذار، لن

يخرق تلك التسوية، وسيبقى ملف "الإبراء المستحيل" الذي خاض التيار الوطني الحر معركته في وجه المستقبل، في الإدراج، في ظل محاولات من قبل التيار للفصل بين السنيورة وزعيمه . لكن، في المقابل، لا يبدو أن التيار سيكف عن هذه المعركة، وكان مفيدا خروج المدير العام لوزارة المالية آلان بيفاني، المقرب من التيار، عن صمته، مدافعا عن نفسه بوجه هجوم السنيورة عليه، وفي ظل غض نظر عن إطلاقاته من قبل وزير المال علي حسن خليل، الذي، وإن كان لم يمنحه الإذن لإطلاقاته، إلا أنه لم يمنع ظهوره .

في خلاصة الأمر، يبدو أن المعركة في وجه الفساد ماضية ومصممة وهي ستواجه عراقيل جوهرية، طائفية بامتياز، ومعروف أن السنيورة، وإن كان أبعد عن المشهد، إلا أنه لا يمثل حالة لبنانية خاصة فقط، بل ان لها إمتدادتها الإقليمية والدولية .وفي كل الأحوال، يجب القول أنه في حال عدم استكمال المعركة في وجه الفساد، أو أقله عدم الاستمرار بها، سيؤدي هذا الأمر إلى المزيد من زعزعة الثقة الدولية بلبنان الموضوع تحت المجهر الدولي والمطالب بتنفيذ إصلاحات اقتصادية عميقة إذا أراد مساعدة جدية من المجتمع الدولي.

ضغوط غربية على لبنان

في هذه الأثناء، يبدو واضحا أن لبنان يتعرض لحملة دبلوماسية غربية، ذات رأس حربة أميركية بطبيعة الحال، وذلك في سبيل أهداف متعددة تريدها واشنطن من لبنان.

وتعود الحركة الغربية الى أسابيع مضت ولا تزال مستمرة في الوقت الذي صدر فيه القرار البريطاني الأخير بوضع ما سمّته الحكومة البريطانية الجناح السياسي لحزب الله على لائحة الإرهاب.

وسجل البلد حركة أميركية وبريطانية وغربية في شكل عام مترافقة مع حركة الدبلوماسيين الغربيين في لبنان، تعكس تعاضم التهويل الخارجي عليه والضغط على حلفاء الولايات المتحدة للدخول في مواجهة مع الحزب، وهو ما دفعت به زيارة نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد ساترفيلد للبنان، بالتزامن مع ضغط على حلفاء واشنطن في الخارج، والتي توافقت مع زيارة وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط ووكالة التنمية الدولية البريطاني أليستر بيرت.

يمثل حزب الله ومقاومته الهدف الأساس، وثمة وجهة نظر تقول أن المواقف العدائية تجاه المقاومة ستتزايد في ظل عدم قبول بعدم مواجهة الحزب بذريعة الحفاظ على الاستقرار، في ظل اعتبار أن تحول الحديث عن الاستقرار بات ذريعة عند الحزب لتعزيز مواقعه العسكرية والسياسية داخل لبنان، وصولاً إلى السيطرة على القرار السياسي اللبناني مستقبلاً، حسب المتابعين لتلك المواقف الغربية. تريد واشنطن محاصرة الحزب قدر الإمكان، وهي تعتبر أن حزب الله يستخدم وجوده في الحكومة من أجل إيجاد مصادر تمويل جديدة له في وقت تعمل واشنطن جاهدة على تجفيف مصادر تمويله وتمويل إيران، وهو ما يفسر التبرم الأميركي المستمر من تسلم الحزب وزارة الصحة في الحكومة الحالية، وقد عبّر ساترفيلد عن مخاوف جدية من أن يتم استغلال المساعدات التي تقدمها واشنطن إلى وزارة الصحة وتجييرها لمصلحة حزب الله وتمويله.

وعلم أن ساترفيلد وجّه أسئلة إلى المسؤولين اللبنانيين تتعلق بما إذا كان حزب الله سيكون الأقوى في قرارات الحكومة اللبنانية، بما له فيها من ممثلين وحلفاء، وبالغالبية الكبيرة التي حصلوا عليها، فنتجرف الحكومة في خياراته. كما أنه أعرب عن المخاوف الأميركية من قبول لبنان العروض الإيرانية بتمويل الجيش وقطاعات معينة كالكهرباء والصحة، وهو تلقى ردوداً أرضته على هذا الصعيد، وقدم تطمينات باستمرار الدعم العسكري القوي للجيش اللبناني بكل ما

يحتاجه، سواء بالعتاد أو بالتنسيق لمواجهة خلايا الإرهاب. كما قدم وعودا بإجراءات اقتصادية، ومنها تشجيع شركات أميركية على دخول المناقصات في مجالي الكهرباء والنفط وسواهما، وبحضور أميركي ناشط في الحركة الاقتصادية التي يعمل لبنان على إطلاقها في المرحلة المقبلة.

وفي إطار الاتهامات الأميركية للمقاومة، أبدى ساترفيلد شكوكه إزاء ظاهرة الفساد والهدر التي تعصف بالإدارة اللبنانية، معتبرا أنها هي التي يمكن أن تتيح لحزب الله الخرق والنفاذ إلى تحقيق غاياته، علماً أن واشنطن بعثت برسائل واضحة إلى لبنان، منذ أن بدأت تطبيق عقوباتها على حزب الله، مفادها أن على المؤسسات المالية اللبنانية والمراجع المعنية بالقطاع المصرفي أن تتشدد في ضوابطها لمنع مرور أموال للحزب بطرق مختلفة في هذا القطاع، ومن خلاله يتم خرق القطاع المصرفي الأميركي.

إضافة إلى ذلك، لا شك أن موضوع النازحين يمثل أهمية كبيرة للغرب، وقد أبلغ ساترفيلد المسؤولين اللبنانيين أن واشنطن ليست مع المبادرة الروسية، وأنها تربط عودة النازحين بإعادة الإعمار في سوريا. ونقل عن الرجل أنه نقل مرونة أميركية في التعاطي مع هذا الملف لجهة الخلاف بين مفهومي العودة الآمنة والعودة الطوعية، لكن لا يجب التعويل على ذلك كونه يشكل إيجابية أميركية لأن لا رغبة حتى الآن في عودة النازحين إلى بلادهم.

وثمة موضوع هام جدا أثاره ساترفيلد يتعلق بالحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة عند الخط الأزرق. وفي هذا الملف، عبّر ساترفيلد عن رغبته في حلحلة هذا الإشكال لما فيه مصلحة الطرفين (المعنيين) لبنان والحكومة الإسرائيلية. (ولكن هذا الأمر بقي في إطار الكلام من دون اقتراحات عملية ما يعني أن النية الأميركية لحل الموضوع ليست متوفرة، بطبيعة الحال.

وربطا بالحزب، ثمة تلمل أميركي ضد ما تسميه واشنطن اندفاعا لرئيس الجمهورية ميشال عون تجاه روسيا مع ما لذلك من مفاعيل اقتصادية تفيد موسكو في لبنان، نفطيا على وجه

الخصوص .إضافة إلى ملاحظة فيتوات أميركية على أكثر من مبادرة روسية لصالح لبنان كموضوع النازحين وتسليح الجيش اللبناني.

وإذا كانت الأولوية الفرنسية تركز على مسألة مؤتمر سيدر في ظل عدم تطابق مع الموقف الاميركي من قضية حزب الله، فإن الرسالة البريطانية تبدو مزدوجة .أولاً، تأكيد على أن الدعم مستمر ولا تغيراً في السياسة البريطانية بعد الموقف الأخير من الحزب .ويجب التنكير هنا أن بريطانيا تقدم نحو 200 مليون دولار سنويا غالبيتها في قطاع التعليم الرسمي والجيش، وكانت الرسالة انها ستجدد الدعم العام المقبل، بل ستولي اهتماما أكبر له .ثانياً، وهنا الأهم، انه في حال استمر موقع حزب الله في التعزز في البلد، خاصة حكومياً، وبات من الصعب التمييز بينه وبين الحكومة بعد سنوات عديدة، سيتوقف الدعم البريطاني .ويجب التنويه هنا أن الموقف البريطاني كان متصاعدا وراكمته أحداث ومواقف عديدة منها الأهم وهو الحرب في سوريا وتدخل الحزب هناك، وكان السبب المباشر له رفع أعلام الحزب في مسيرة يوم القدس وسط العاصمة البريطانية لندن العام 2017 حينها، صدر طلب حظر الحزب من صادق خان، وهو المسلم الأول الذي يتولى منصب عمدة لندن (علماً أن له مواقف نقدية من الاحتلال الإسرائيلي)، ويعتبر البريطانيون أن التظاهرة التي شهدت رفع تلك الأعلام، كما الشعارات، إعتبرت استفزازاً لشرائح واسعة في تلك البلاد، علماً أن هذا الأمر قد لا يشكل سوى ذريعة للمضي بسياسة على هذا الصعيد تتماهى مع الإدارة الأميركية.

وفي هذا المجال، يعتبر موقف لندن وواشنطن في هذه القضية متشابه إلى حد كبير رغم أن لدى الأخيرة قدرة أكبر على التعبير بعبارات أكثر قسوة ووضوحاً.

في كل الأحوال، يحفل لبنان بزيارات خارجية تتفاوت مستوياتها، ويجب عدم إنكار أهمية الزيارات ذات الطابع التقني المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، أو المتصلة بالبعدين الأمني والتسليحي والترسيمي للحدود البحرية وغيرها من الملفات.

وبين وجهة النظر التي تقول أن واشنطن تريد محاربة الحزب سياسيا ولو أدى ذلك إلى الإضرار بالاستقرار اللبناني، من المرجح أن الإدارة الأميركية والإرادة الغربية لا تزال على ثابتة تبدي الاستقرار السياسي على أي اعتبار سياسي آخر انطلاقا من حرص المجتمع الدولي على عدم تمدد النزاع السوري إلى لبنان، لأن أي تمدد من هذا النوع سيؤدي إلى مزيد من تعقيد الأزمة في المنطقة وتشعبها وتصعيب الحلول، خاصة وأن انهيار الاستقرار اللبناني يفتح الباب أمام نزاعات طائفية ومذهبية وحدودية مع ارتفاع احتمالات الحرب مع إسرائيل وولادة أزمة نازحين جديدة يخشى منها الغرب لأن ذلك سيؤدي إلى تدفق النازحين إليه، إضافة إلى خشية على القوات الدولية العاملة في لبنان.

لكن ما يراد للبنان هو ثباته على سياسة النأي بالنفس، على أن هذا المفهوم يبدو خاصاً جداً عبر تفسير أميركي له باعتباره أن ينأى لبنان بنفسه عن إيران، وأن لا يسمح لحزب الله بجره إلى سياسات تتعارض مع توجهات المجتمع الدولي عموماً والأميركي خصوصاً، في الوقت الذي تعاني فيه السياسة الأميركية من إخفاقات كبيرة في المنطقة.

من هنا، تسير الرغبة الغربية على خط رفيع بين الضغط على لبنان من ناحية، على أن لا يؤدي هذا الأمر إلى حرب فيه أو هزّ للاستقرار.

في موازاة ذلك، ثمة نقطة عليها إجماع غربي وتشكل عنوان المرحلة لبنانيا وتتمثل بمقررات مؤتمر سيدر الذي يضع لبنان أمام تحدي الالتزام بالأجندة الدولية الإصلاحية، كونه تحت المجهر الدولي الرقابي، الأمر الذي يعني أن هناك إرادة دولية بتجنيب لبنان التدهور الاقتصادي الذي يؤدي حكماً إلى تدهور سياسي وأمني، كما أن هناك إرادة للإشراف على بناء البنية الاقتصادية للدولة في ظل غياب الثقة بالإدارة السياسية اللبنانية، وهذا الأمر يترافق مع إرادة لبنانية، معلنة على أقل تقدير، لمواكبة هذا الأمر، تشكل فرصة جديدة للبنانيين من أجل تحسين أوضاعهم الحياتية والمعيشية والأساسية.

ويجدر بنا ملاحظة انزعاج أوروبي من الطريقة التي يتعاطى فيها لبنان مع موضوع سيدر، وتشكيك بجدية الجانب اللبناني في الإيفاء بما التزم به في مؤتمر باريس. لكن هذا الموضوع لا يعني فجوة مع لبنان على هذا الصعيد كون أوروبا لا تزال تنتظر أن يبني لبنان الأرضية الصحيحة والملائمة لتلقي نتائج سيدر، من دون الذهاب إلى التهديد بوقف المساعدات، ولكن الأمر رهن سياسة لبنان.

من هنا، يمكن تفسير هذه الهجمة الدولية الدبلوماسية على لبنان في إطار الاهتمام بهذا البلد الموضوع على منصة الإهتمام الدولي في هذه الفترة، خلافا للصورة التي كانت قبل تأليف الحكومة، وكان لبنان فيها خارج جدول أعمال الدول الكبرى، وهو أمر يأتي في ظل تطورات هامة على المستوى الاقليمي، ومحاولات دؤوبة لبناء قواعد اشتباك جديدة في أكثر من مكان في المنطقة، إن على صعيد الملف الايراني والضغط والعقوبات التي تمارس على طهران، أو على صعيد الملف الفلسطيني في ظل الحديث المتزايد عن صفقة القرن، مروراً بالملف السوري الذي لا تريد واشنطن إنهاءه في الفترة الحالية وإن انكفأت عنه، وصولاً الى الملف اليمني، الذي، وإن كان شهد تقدماً سياسياً، إلا أنه لا يزال بعيداً عن الحل .

صفقة القرن .. ولبنان

تأتي التحركات الاميركية في المنطقة ولبنان قبيل مدة زمنية قليلة من إعلان ما يسمى بصفقة القرن التي يتوعد بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، كما يروج مقربون من الادارة الاميركية. وتعد هذه الصفقة في غاية الأهمية بالنسبة إلى ترامب الذي يعتبر أن عليه أن يحقق إنجازاً له في ولايته التي قد لا تتجدد، ولا شك أنه أعطاها هذه التسمية بوحى من خلفيته كرجل أعمال التي يعتبرها ناجحة جداً كمنظيراتها في مجال الأعمال والمال وهي لا شك تسمية مستمدة من غروره ونرجسيته التي طبعت تاريخه العملي والشخصي.

إنه دأب كل الرؤساء الاميركيين الذين تعاقبوا في الولايات المتحدة والذين فشلوا جميعا في إيجاد حل للقضية الفلسطينية نتيجة انحيازهم الأعمى لإسرائيل، وإن كان البعض منهم حقق خرقا في الصف العربي عبر استفراد مصر والأردن وتوقيعها اتفاقيتي سلام مع العدو الإسرائيلي. لكن هذا الأمر لم يوصل إلى فرض حل فلسطيني، وإن كان المجتمع الدولي وعلى رأسه واشنطن، قد نجح في دفع معظم الفلسطينيين الى تقديم تنازلات عميقة لم يشبع الاسرائيلي منها أبدا.

في الواقع، يشير بعض المتابعين لمواقف ترامب إلى أنه سمّاها صفقة القرن، ليس لأنه كانت لديه أفكار جديدة وجريئة، بل لأنه قرر منذ عشرات السنين أنه ينجز الصفقات الأفضل في العالم، وبناء على ذلك فإن كل صفقة سيعرضها مصيرها سيكون تلقائيا هو صفقة القرن، في أي مجال كانت، وهو يعتقد أنه لا يمكن رفض هذه الصفقة، وأيضا من أجل أن يشير إلى أنه سينجح في تحقيق ما لم ينجح في تحقيقه أي رئيس قبله..

والمفارقة تكمن في أن هذه الصفقة التي يراد منها تصفية القضية الفلسطينية وتدمير احلام الفلسطينيين في العودة، لا بل جعلهم قنابل موقوتة في المجتمعات التي تستضيفهم ومنها لبنان الهش والمقسم على نفسه، مهما قيل عكس ذلك، في توحيد مفهوم العدو من الصديق والحليف، لا تزال غامضة .

وقد بدأ ترامب حشد المؤيدين للصفقة ويتم غسل وعي الجمهور الاميركي) غير المكترث أصلا لهذه القضية (بهذا المفهوم، في انتظار ما بعد التاسع من نيسان المقبل، موعد الانتخابات الاسرائيلية حين ستعلن الصفقة في العلن، أو هكذا يراد لها.

وقد بدأ التحضير لها فعلا قبل مدة مع نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وستكون على رأس برنامج الحكومة الاسرائيلية المقبلة، والتي يقدم ترامب دعمه الكبير لكي تكون برئاسة بنيامين نتنياهو.

ويمكن من الآن قراءة مآل الصفقة التي لن تجد شريكا فلسطينيا، وان قبلت من قبل اطراف عربية تم تدجينها عبر عملية تطبيع مفضوحة تحضيريا للصفقة، ويمكن الافتراض أن إدارة ترامب ستلقي بالمسؤولية عن فشلها على الفلسطينيين، ما سيعقد الأمور أكثر معهم .

من الطبيعي أن يكون هذا مآل الصفقة كون الادارات الاميركية المتعاقبة لا تزال قاصرة عن فهم طبيعة القضية الفلسطينية ومدى الغضب الذي يتركه انحيازها الأعمى إلى إسرائيل، وتتصرف بسذاجة بالغة حيال هذه القضية وموضوع اللاجئين .ويعتقد ترامب أنه بالإغراءات المادية فقط يمكنه شراء ذمم الفلسطينيين الذين باتوا موحدين في رفض هذه الصفقة، بينما لا يبدو العرب الموافقين على الصفقة وقادرين على اقناع الفلسطينيين، ناهيك عن كون الظروف في المنطقة تتغير في شكل كبير لصالح مشروع المقاومة ما يعني ان لا أمل لهذه الصفقة بأن تمرر.

من هنا، يبدو أن الاميركيين يسعون إلى ربط المسارين الاقتصادي والسياسي مع بعضهما البعض، على اعتبار أن تراجع حدة التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد يحسن ظروف الاقتصاد الفلسطيني الذي يشهد قيودا بسبب غياب السلام، ويعتقد ترامب أن تحسين الظروف الاقتصادية من شأنه ألا يخدم فقط الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنما كل المنطقة بأسرها، وهو تفكير قاصر وسطي لاعتباره أن استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يزيد التطرف، ويجب ضرب الداعم الاساس لفصائل المقاومة وهو إيران التي تعد العنصر الأساسي لعدم الاستقرار الإقليمي، وهو ما يفسر كل هذا الحصار الاميركي لها .

هي رؤية أميركية ساذجة، لم يشرك فيها ترامب سوى عدد قليل من المقربين له، ويشير كثيرون إلى أنه لم يسمح بأي دور لوزارة الخارجية الأميركية أو مجلس الأمن القومي الأميركي، بينما شارك الجانب الإسرائيلي فيها من دون حتى استشارة الجانب الفلسطيني الرسمي الذي بات محرجا لكثرة التنازلات التي أقدم عليها طيلة سنوات بينما بات اليوم غير قادر على نزع ورقة التوت عن جسده العاري. ومن الواضح أن عدم إشراك السلطة الفلسطينية أو أخذ رأيها، سيؤدي إلى وأد الصفقة، لأن الشعب الفلسطيني سيرفض مغريات أميركية عابرة، يمكن لإسرائيل التنصل منها، من دون أن تكثرث لأي توقيع، أو تعهد، أو قرار دولي، بل يمكن أن تستند إلى حجج وذرائع وهمية للتوصل من كل التزام، وهو أمر دل عليه تاريخ إسرائيل منذ النشوء.

ويخشى البعض أن يؤدي الرفض الفلسطيني إلى تشديد الهجوم الأميركي وحصاره للفلسطينيين، والدفع قدما في وقف المساعدات لهم وصولا إلى وقفها نهائيا للاجئين ما سيفجر الأمور في الأراضي المحتلة وفي دول الشتات الفلسطيني ومنها لبنان.

وإذا كان مستعبدا تواطوء المجتمع الدولي بكامله لذلك، لا بد من وقفة موحدة، عربية وإسلامية وفلسطينية، في وجه الصفقة، أولا، ومن ثم في مواكبة نتائج سقوطها، ثانيا. ومع انقلاب الأمور لصالح محور المقاومة في أكثر من منطقة، والأهم في سوريا ومعها لبنان المتأثر حكما بها، لا بد من رؤية فلسطينية مشتركة بين كل الفصائل ومعهم دول الممانعة، للتحسب لما بعد فشل الصفقة، خاصة وإن ذلك سيشكل ضربة معنوية كبيرة لترامب.

ومع التقارب العربي العربي والانفتاح على سوريا، يردد البعض ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس سيقوم بزيارة الى دمشق للقاء الرئيس السوري بشار الاسد وكبار المسؤولين.

ومن الضروري بحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين السوري والفلسطيني لمواجهة التحديات التي تحق بالقضية، اضافة الى متابعة موضوع اللاجئين، وقضية إعادة إعمار مخيم اليرموك الذي دمر إبّان الاحداث العسكرية بعد توريطه من قبل فصائل مسلحة رفعت السلاح

على النظام في دمشق، إضافة إلى تقريب المسافات بين السلطة الفلسطينية وقوى فلسطينية متواجدة في دمشق، وقد بدأ الفلسطينيون في هذا التقارب منذ مدة، ويجب التنويه إلى أن موقف حركة فتح نفسه تجاه ما حدث في سوريا كان لافتاً، إذ برغم الخصومة التي وصلت إلى مرحلة العداء بين فتح والنظام السوري منذ فترة الرئيس الراحل حافظ الأسد، لم تتخرب فتح في حالة عداء مع دمشق، حتى في عز الحرب على سوريا.

سيكون على فتح التقارب مع الفصائل الحليفة لدمشق، إضافة إلى فصائل كبرى متواجدة بقوة في فلسطين المحتلة كحركتي حماس والجهاد الإسلامي بعد الخلافات الأخيرة ونتائج مؤتمر موسكو الأخير الذي جمع 12 فصيلاً فلسطينياً برعاية روسية وانتهى بخلاف على بيان موحد.

يبدو لبنان معنياً بهذا الجهد الفلسطيني، لكن الجهود اللبنانية والفلسطينية المشتركة لا تزال تتعثر أمام جمع القوى الوطنية والإسلامية في لبنان، التي وقعت على وثيقة العمل الفلسطيني المشترك برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري. ولا يزال اجتماع القيادة السياسية الموحدة يواجه صعوبات بسبب الخلافات الداخلية، رغم تأكيد القوى كافة على أهمية انعقاده، إذ إن تحالف القوى الفلسطينية بما فيه حركتي حماس والجهاد يلقيان الكرة في ملعب فتح، إذ دعت الحركتان إلى تفعيل العمل الفلسطيني المشترك في لبنان، وإلى عقد اجتماع عاجل لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، بينما تأخذ فصائل المنظمة على التحالف إزدواجية الموقف بين الأقوال والأفعال، وتأخذ فتح على حماس عدم تحييدها الساحة اللبنانية عن الخلافات، ودعمها للتيار الإصلاحي بزعماء القيادي الفتاوي المفصول محمد دحلان، بينما تأخذ على الجهاد إعلانها مواقف سياسية من لبنان تهاجم السلطة والرئيس الفلسطيني محمود عباس، في حين إن قرار فتح لا يزال ساري المفعول لجهة عدم التقارب مع أي فصيلة لا يعترف بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

في هذه الأثناء، تعيش المخيمات وضعاً صعباً يتراجع يوماً بعد الآخر ليصبح مأساوياً في ظل تراجع خدمات الأونروا، ما أدى إلى غضب كبير من الفصائل كافة ظهر واضحاً على وسائل التواصل الاجتماعي الفلسطينية، وإلى مبادرات شعبية تحذر من جوع الفلسطينيين، من دون أن تؤدي إلى خرق جدي بل إلى وعود كلامية..

وإزاء ذلك، ثمة مسؤولية كبرى على عاتق الفصائل الفلسطينية، بالتوازي مع مسؤولية أخرى ملقاة على عاتق لبنان بعد تشكيل حكومته وانطلاقة ما اصطلح على تسميته بالإصلاح الذي لا إمكانية له من دون استقرار اقتصادي وسياسي تبدو المخيمات معنية به.

ولكن حتى الآن، لم يحقق أي خرق على هذا الصعيد، ومن المؤمل أن يؤدي انفتاح السلطة الفلسطينية على دمشق وتامسكها في مواجهة ترامب، إلى موقف فلسطيني يحيد لبنان عن الخلافات ويساهم في بلورة موقف يساعد لبنان على مواجهة عبء اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى بلورة موقف مشترك مع لبنان مواجه عملياً لصفقة القرن في حال أقدمت الإدارة الأميركية وإسرائيل على أية حماقة في وجه الممانعين لهذه الصفقة .